(٥)

أزمة النخب وتهميش الجماهير

عندما نلقى نظرة تأملية لتاريخ الفكر العربى خلال القرنين الماضيين تنكشف أمامنا الحقيقة الغائبة أو المغيبة أو المسكوت عنها والتى تشير إلى أن هذا الفكر كان ضحية الانتماءات الأيديولوجية التى سيطرت على العقل العربى وأجبرته على قراءة واقعنا وتاريخنا بعيون مؤدلجة تحلقت حول الأفكار والمبادئ الأيديولوجية ولم تحاول أن تمد البصر إلى الواقع المعاش بتشابكاته وتعقيداته علاوة على تجاهل المعرفة العلمية بتاريخ مجتمعاتنا من خلال القراءة المتعمقة واستخلاص القوانين التى حكمت مسار المجتمعات العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ومن هنا نشأت الفجوة بين الفهم الصحيح للواقع والإدراك الواعى للتطورات التى مرت بها مجتمعاتنا واستيعاب أسباب نهوضها وانكساراتها علاوة على تجاهلنا لأصوات الجماهير الغفيرة التى تصنع وتبنى مقومات الحياة اليومية فلم نحاول الاقتراب منها أو التعرف على مشاكلها وهمومها وطموحاتها وحقوقها الحياتية. وإذا كان مسار الفكر العربى قد بدأ بالتوجهات الإصلاحية النهضوية فى القرن التاسع عشر مروراً بالتوجهات الاشتراكية والليبرالية والقومية خلال القرن العشرين إلا أنه لوحظ فشل أغلبها فشلاً كلياً أو جزئياً ونجحت بعضها واقعياً بصورة نسبية وتركت جميعها ميراثا من الأفكار التى لم تصل إلى الجماهير ولم تؤثر فى اتجاهاتها ومواقفها بل ظلت حبيسة داخل جدران وعقول النخب والطلائع المثقفة المعزولة عن جماهيرها. لقد حاولت النخب العربية مواجهة التحدى الحضارى الغربى معتقدين عن حق

أن الإنجازات التى حققتها الحضارة الغربية فى مختلف المجالات العلمية السياسية والاجتماعية والثقافية ترجع جذورها إلى الحضارة العربية الإسلامية حيث نقل الغربيون علومهم عن العرب ولولاهم ما انجزت أوربا نهضتها فى مجالات الحرية والمساواة والتسامح وقبول الآخر فضلاً عن قيم التعاون والتكافل والمشاركة التى تعد من صلب الحضارة العربية الإسلامية ولكن لم تدرك النخب الثقافية العربية أن تفعيل هذا القيم والأفكار وإعادة غرسها فى المجتمعات العربية التى يختلف سياقها المجتمعى وزمانها لابد أن ينتج خداثة مبتورة ومنقوصة خصوصاً فى ظل نظم حكم متسلطة ذات طابع عائلى وعشائرى وقبلى وطائفى.

كذلك انتكست الأفكار الاشتراكية والماركسية رغم تراثها المضيء فكرياً ونظرياً ولكنها لم تحقق أهدافها فى تأسيس بدايات حقيقية للتغيير المجتمعى وفى قلبه العدالة الاجتماعية والطبقية حيث اصطدمت بنظم الحكم المتسلطة ذات التوجه القبلى التابع فى معظمه للنفوذ الغربى والمسنودة بحلفائها من أصحاب المصالح (التجار ورجال الأعمال وزعماء القبائل والإقطاع الزراعى، البيروقراطية الفاسدة) فكان مصير المبشرين بالاشتراكية السجون والمعتقلات ثم التهميش والتشريد والمطاردة الأمنية وظلت الثروات العربية متمركزة فى أيدى قلة من النخب المسيطرة على مفاصل الحياة السياسية والثقافية بما فى ذلك القوانين والقضاء والتعليم وتحويل الجيوش وأجهزة الأمن إلى مجرد ذراع للسلطة كما اتسعت طوابير الفقراء والمفقرين المهمشين وأصبحوا يشكلون ما يزيد عن ٧٥٪ من المواطنين العرب. ولم يتدارك المفكرون الاشتراكيون العرب الخطأ الفادح الذى أفقدهم القدرة على تصحيح مسارهم رغم نبل مقاصدهم وضخامة تضحياتهم من أجل مبادئهم. ويكمن هذا الخطأ فى اقتصارهم على الأطر الفكرية والمبادئ العامة للفكر الماركسى والاشتراكى ولم يحاولوا الاستفادة من استلهام التجارب المماثلة (فى الصين مثلاً) التى استوعبت

واقع وتاريخ شعوبها. فيما لم يحاول الاشتراكيون العرب دراسة وفهم التاريخ العربى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى كما لم يحاولوا الاقتراب من دراسة التراث العربى الإسلامى والتعرف على مدى تأثيره على الجماهير العربية. إذ استغرقت الأفكار الماركسية المبهرة حياة اليساريين العرب الذين تمركزا فى المدن والعواصم دون محاولة النزول إلى الشارع والريف العربى والالتحام بالجماهير ودراسة طبائعهم والتعرف على احتياجاتهم المادية والروحية والتعلم من خبراتهم وتاريخهم الشعبى غير المدون. فضلاً عما أصاب التنظيمات اليسارية من تشرذم وعجز عن التوحد بسبب آفة الانقسامات التى عانت منها جميع التنظيمات الأخرى القومية والليبرالية. ورغم أن وحدة الأرض واللغة والثقافة العربية والتاريخ الوطنى المشترك ضد النفوذ الأجنبى قد زود التيارات القومية برصيد وزخم ملحوظ خلال حقبة التحرر الوطنى مما رفع راية الوحدة العربية فوق الاختلافات والتناقضات التى اعتبرها القوميون طارئة ومصطنعة إلا أن الغموض والالتباس ظل يكتنف المفهوم القومى العربى حيث لا اتفاق على مفهوم القومية العربية أو مضمونها ولا تصور موحد لمقوماتها أو آليات تفعيلها خصوصاً بعد الانكسار الحاد الذى زلزل الوطن العربى عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧. أما التيار الليبرالى فقد انحصر فى النخب العربية ولم يتسلل إلى النسيج الاجتماعى والفكرى للأكثرية الشعبية بسبب تركيزه على الحريات السياسية وتجاهله المتعمد للعدالة الاجتماعية التى تمثل الفريضة الغائبة للجموع الشعبية الساحقة والتى لا تزال تحيا على الموروث الثقافى التقليدى وتسيطر على توجهاتها الانتماءات والقيم الطائفية والقبلية والمذهبية وتعانى من سياسات الفقر والإفقار المتواصل من جانب الحكومات العربية وحلفائها الطبقيين.

وفيما يتعلق بالموروث الدينى فالمعلوم أن كل جيل يتلقى النصوص الدينية فى سياقها التاريخى ويتم تأويلها وتفسيرها فى إطار السياق الذى ظهرت أثنائه ولكن

شهد العالم العربى خلال الحقبة العثمانية ركوداً فكرياً تجسد فى استمرار إغلاق باب الاجتهاد فى الفقه الإسلامى فضلاً عن اختلاط الدين بالسياسة إذ استخدمت حركات وجماعات الإسلام السياسى التاويلات السلفية للنصوص الدينية لتبرير مشروعها السياسى وقد ترتب على ذلك شيوع الجمود الفكرى فى المؤسسات الدينية وظهور أجيال من الائمه والفقهاء الذين يدينون بالولاء للحكام فضلاً عن عجزهم فكرياً عن تجديد الفقه الدينى يضاف إلى ذلك إسهامهم فى ابتعاد الجموع الساحقة من البسطاء الأميين عن صحيح الدين واستمرار خضوعهم للحكام. فى سياق هذه الخلفية المأزومة برزت منذ ثمانينات القرن العشرين إشكالية الديموقراطية فى الخطاب السياسى العربى باعتبارها الإشكالية المركزية وتوالت الأبحاث والندوات والمؤتمرات عن إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدنى وحقوق الإنسان العربى. وفى ظل تصاعد اهتمام المثقفين والإعلاميين العرب بالقضايا السياسية توارت القضايا الأخرى مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماهير أو حقوق المواطنة وتعد هذه الإشكالية جوهر الأزمة التى تعيشها النخب العربية وترتب عليها الخلل والتردى المخيم على المجتمعات العربية وقد برزت تجلياته بصورة غير مسبوقة عقب الثورات العربية منذ يناير ٢٠١١ والتى جاءت بقدر غير متوقع من الوعود والآمال ولكن كان الاضطراب والدمار والإحباط الذى أعقبها فاتحة لمرحلة جديدة من التساؤلات المنهكة حول مصير الجماهير العربية وحقوقها المشروعة فى العدالة والمواطنة وقدرتها على مواجهة أنظمة القمع والفساد وكيفية التصدى لسيطرة مصالح دوائر المال وأباطرة السوق وسطوة الفقهاء التقليديين الغارقين فى اجترار التأويلات السلفية للدين فضلاً عن استمرار تبعية النخب العربية للفكر الغربى.